

في كافة أنحاء المنطقة» (بيديسوت
أحرونوت، ١٩٨٥/٥/٢٤).

من جهة أخرى، بدأ الكنيست الإسرائيلي سلسلة
مناقشات ستستمر اسابيع، وربما أشهر، في قضية
اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. وكتبت صحيفة
عل همشمار (١٩٨٥/٥/٢٧): «يحتمل ان تكون
لهذه القضية ابعاد خطيرة على مستقبل اسرائيل كدولة
ديمقراطية، كدولة قانون وعدل، كبلاد حضارية. وفي
هذا الامتحان حول مستقبل اسرائيل، يسير الجميع
فوق جبل مشدود تحت هاوية سحيقة.

«ان من سمع تبريرات اسحق شامير، رئيس
الحكومة السابق، والمستقبلي، تجاه الافراج عن
اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي وانزعج فوراً، عليه
ان يدرك ان حزباً واحداً (المعراج) يستطيع الحؤول
دون السقوط في تلك الهاوية. ففي الليكود، هناك
اجماع بين الليبراليين وحبروت تجاه الافراج الفوري
عنهم. وعلى ابعد مدى [موعد] الاعياد [اليهودية].
الخلاف، فقط، حول التكتيك. فاسحق شامير والياهو
بن اليسار وعوفاديا علي ومئير كوهين افيدوف وغيرهم
الكثيرون يطالبون بايقاف الاجراءات القضائية
والافراج الفوري عنهم، حتى اولئك المتهمين باقتراح
جرائم قتل بشعة في جامعة الخليل» (عل همشمار،
١٩٨٥/٥/٢٧).

اما التيار الاخر، وبينه الوزيران اريئيل شارون
وموشي ارنس واعضاء الكنيست منير شطريت، اريئيل
لين وأهود اولرط، فيقولون: «قبل كل شيء يجب انتهاء
المحاكمات، وعندها تتوجه الحكومة والكنيست، معاً،
بطلب الى رئيس الدولة لاصدار عفو عام عنهم. وبهذا
يصيبون عصفورين بحجر واحد: الافراج عن
الشباب المتنازعين وعدم المس بسلطة القضاء في
الدولة» (المصدر نفسه).

وتقف وراء مجموعة شامير كل من حركات متحياه
وموراشاه وشاس واعدوات اسرائيل وكاخ العنصرية
وكذلك البروفيسور افنير شاكي (مفدال). ويبدو ان
اعضاء المفدال الثلاثة الاخرين يميلون الى اصدار
العفو بعد انتهاء الاجراءات القضائية (المصدر
نفسه).

اما موقف المعراج الرسمي، على الاقل الآن، فهو،
قبل كل شيء، يقضي بالانتهاء من الاجراءات
القضائية. وبعد ذلك يمكن الاجتماع مجدداً وتدارس
الامر واتخاذ قرار بشأن الاجراءات اللاحقة. وانه لا
يحق للحكومة التصرف كطرف والتوجه الى رئيس

الدولة بطلب اصدار العفو.

ولكن، بالرغم من هذا الموقف المعلن، توجد بين
صفوف المعراج فجوات وثغرات غير واضح حجمها.
فاربعة اعضاء كنيست من هذه الكتلة وهم جاك امير
والحاخام مناخيم هكوهين واسحق بيرش وامنون لين،
يؤيدون علانية موقف اليمين المتطرف ويطالبون
بالافراج عن اعضاء التنظيم فوراً (المصدر نفسه).

موقف القوى الديمقراطية اليهودية

في المقابل، شنت القوى الديمقراطية اليهودية،
وكذلك العديد من القضاة واساتذة القانون في
الجامعات حملة مضادة، واعتبرت مجرد الحديث حول
الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي انتهاكاً
لحرمة القانون، وحذرت من اتخاذ مثل هذه الخطوة
لانها ستعتبر سابقة تبيح ذبح العرب وتقوِّص الجهاز
القضائي والقانوني في اسرائيل.

ويقول هذا التيار انه لا علاقة البتة بين عملية تبادل
الاسرى وبين قضية اعضاء التنظيم الارهابي
اليهودي. واضطرار اسرائيل للخضوع «لابتزازات»
جبريل لا تبرر الخضوع لابتزازات غوش ايونيم
وقوى اليمين الصهيوني المتطرفة.

وفي هذا السياق، قال البروفيسور اسحق زامير،
مستشار الحكومة القضائي، رداً على طلب رئيس
الحكومة بشأن ابداء الرأي في قضية اعضاء التنظيم
اليهودي: «ان صلاحية المستشار... هي المطالبة
بمحاكمة انسان متهم بارتكاب مخالفة. وهذا الامر
ينطبق، ايضاً، على طلبه بالتراجع عن توجيه اتهام
جنائي او تأخير اجراء في مرحلة ما الى ان يصدر
الحكم» (هأرتس، ١٩٨٥/٦/٥).

ورد زامير على الضجة المفتعلة من قبل شخصيات
سياسية رسمية للضغط عليه بقوله: «انه لا يحق
للحكومة فرض رغبتها عليه ولا على رئيس الدولة.
والادعاء بان الافراج عن [القذائين] يبرر الغاء
الاجراءات القضائية ضد اعضاء التنظيم... وبشكل
خاص اذا كانت صادرة من جانب اشخاص في مواقع
رسمية، يسيء الى طهارة الاجراء القضائي» (المصدر
نفسه).

من جهته، قال حايم تسادوك، وزير العدل
الاسبق: «لو كنت عضواً في الحكومة الحالية لعارضت
بشدة حتى مناقشة الموضوع: اذ لا يحق للحكومة
التدخل في هذه المسألة (دافار، ١٩٨٥/٥/٢١).